



منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

التربية والتعليم في عالم ما بعد كوفيد-19:

تسع أفكار للعمل العام

اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم



مستقبل التربية
والتعليم
تعلم لتصبح

قطاع التربية في اليونسكو

تعتبر اليونسكو التربية والتعليم الأولوية الكبرى للمنظمة، إذ يندرج التعليم في عداد حقوق الإنسان الأساسية ويرسي القواعد اللازمة لبناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة. واليونسكو هي وكالة الأمم المتحدة المتخصصة المعنية بالتربية والتعليم. ويتولى قطاع التربية في اليونسكو قيادة المساعي العالمية والإقليمية في مجال التعليم، وتعزيز النظم التعليمية الوطنية، والتصدي للتحديات العالمية المعاصرة عن طريق التعليم، مع التركيز على المساواة بين الجنسين وعلى أفريقيا.

مستقبل التربية والتعليم: تعلّم لتصبح

بادرت اليونسكو إلى إنشاء اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم في عام 2019 بغية وضع تصور جديد للتعليم والمعارف من أجل رسم مستقبل أفضل للبشرية وكوكب الأرض. وتتضمن هذه المبادرة مشاركة واسعة النطاق للناس والخبراء، وتسعى إلى حفز مناقشة عالمية بشأن وضع تصور جديد للتربية والتعليم في عالم لا ينفك يزداد تعقيداً وغموضاً وهشاشة.

مستقبل التربية والتعليم تعلّم لتصبح

قطاع التربية



منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

صدر في عام 2020 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

© اليونسكو 2020



يُسمح بتوزيع هذا المحتوى بحرية بموجب ترخيص نسبة المصنف إلى مؤلفه التماس بالمثل (CC-BY-SA 3.0 IGO).
(<http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo/>)

يقبل المستفيدون، عند استخدام محتوى هذا المنشور، بالالتزام بشروط الاستخدام الواردة في مستودع الانتفاع الحر لليونسكو.
(<http://www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-en>)

العنوان الأصلي Education in a post-COVID world: nine ideas for public action

صدر في عام 2020 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

إن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو توحيها.

ويضطلع أعضاء اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم باختيار المواد والآراء الواردة في المنشور وعرضها. ولا تُمثّل هذه الأفكار والآراء بالضرورة وجهة نظر اليونسكو ولا تُلزم المنظمة بأي شيء.

ويُشار إلى هذا المنشور لأغراض الإحالة على النحو التالي: اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم. 2020. التربية والتعليم في عالم ما بعد كوفيد-19: تسع أفكار للعمل العام. باريس، اليونسكو.

صورة الغلاف: Jacob_09/Shutterstock.com, CRSHELARE/Shutterstock.com and Rawpixel.com/Shutterstock.com

تصميم وطباعة اليونسكو

طُبِع في فرنسا

التربية والتعليم والتعلم والمعرفة في عالم ما بعد كوفيد-19:

تسع أفكار للعمل العام

اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم

اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم

فخامة السيدة سهلي ورق زودي
رئيس اللجنة الدولية



ماساتوري أوياجي



بفغيني موروزوف



أرجون أبادوراي



كارين موندي



باتريك أواه



أنطونيو نوفوا



عبد الباسط بن حسن



فرناندو م. رايمرز



كريستوفام بوارك



تارسيلا ريفيرا زيا



إليسا جورا



سيرين مهاي ثيام



بدر جعفر



فرايبيرجا فايرا فايك



يون كيم دوه



مها يحيى



جاستن ييفولين



لقد كشفت جائحة كوفيد-19، والأزمة الصحية العالمية الناجمة عنها، النقاب بقسوة عن مواطن الضعف التي تعاني منها البشرية، وكذلك عن المصاعب التي تواجهها البشرية. وقدمت هذه الجائحة صورة جلية لأوجه التفاوت وعدم المساواة الموجودة، وبيّنت لنا التدابير والإجراءات التي يتعين علينا اتخاذها من أجل المضي قدماً، وفي مقدمتها التدابير والإجراءات اللازمة لضمان استمرارية التعليم لما يزيد على 1.5 مليار طالب تسبب إغلاق المدارس في إعاقة تعلمهم. ويُعدّ هذا التقرير ثمرة العمل الجماعي الذي اضطلعت به اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم، التي أنشأتها اليونسكو في عام 2019. وأود في هذا المقام الإعراب عن تقديري لأعضاء اللجنة لمساهمتهم في إعداد هذا التقرير في الوقت المناسب.

ويحتوي التقرير على تسع أفكار رئيسية لمواجهة الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وعواقبها، مع التمسك بالمبادئ الأساسية ومواطن القوة المعروفة بينما نواجه اضطراباً غير مسبوق في الاقتصادات والمجتمعات، وكذلك في نُظم التعليم، وهو الموضوع الرئيسي الذي يعيننا في هذا المقام.

ويبدو جلياً أننا لا يمكن أن نعود إلى عالم ما قبل كوفيد-19. وتتمثل إحدى أكثر الرسائل بلاغة، التي يرمي هذا التقرير إلى تبليغها، في أن إنسانيتنا المشتركة تتطلب التضامن العالمي. فلا يسعنا أن نقبل أوجه ومستويات التفاوت التي أفسح المجال لبروزها على سطح كوكبنا المشترك. ومن المهم للغاية أن يدعم العالم البلدان النامية من خلال الاستثمار في البنى الأساسية للتربية والتعليم في القرن الحادي والعشرين. وسيتطلب هذا الأمر تعبئة الموارد وحشد الدعم من البلدان المتقدمة، واتخاذ إجراءات أخرى تضم على وجه الخصوص إلغاء الديون أو إعادة جدولتها وتوفير الأموال اللازمة لتمويل مشاريع جديدة. وينطوي هذا العمل على مصاعب كبيرة وجليّة نظراً لحجم الفجوة الرقمية التي تعاني منها أفريقيا. فعلى سبيل المثال، يملك 11% فقط من المتعلمين القاطنين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حاسوباً منزلياً ويستطيع 18% منهم فقط الاتصال بالإنترنت من منازلهم، مقارنة بالنسبة العالمية البالغة 50% للمتعلمين الذين يملكون حواسيب منزلية والنسبة العالمية البالغة 57% لمن يستطيعون الاتصال بالإنترنت. وإننا لنرى الآن كيف تؤدي الاضطرابات الناجمة عن الجائحة إلى تفاقم أوجه التفاوت وعدم المساواة الموجودة داخل البلدان وفيما بينها. ولذلك توجد حاجة ماسة إلى الاستثمار والتغيير البنوي لكيلا تتفاقم النكسات العابرة فتصبح مشكلات مزمنة.

وتتطوي جائحة كوفيد-19 على مخاطر كبيرة، إذ يمكن أن تؤدي إلى هدم إنجازات استغرق تحقيقها عدة عقود، وأبرزها التقدم المحرز في مكافحة الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين. وتدل الترتيبات الاجتماعية والاقتصادية على التباين والتفاوت وعدم المساواة بين الناس فيما يخص عواقب الفيروس، بينما تثبت الجائحة انتماء الناس كافة إلى بشرية واحدة مترابطة. ويمكن أن يؤدي التمييز بين الجنسين إلى الإضرار بالتحصيل الدراسي للفتيات إضراراً شديداً، ويُحتمل فضلاً

عن ذلك ألا يعود الكثير من الفتيات إلى المدارس بعد انتهاء جائحة كوفيد-19. وينبغي لنا ألا نقبل بهذا الأمر، بل يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا للحيلولة دونه.

ويمكن أن تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى إعادة رسم ملامح عالمنا وتغييرها تغييراً كبيراً، بيد أنه يجب علينا ألا نقف موقف المتفرج على ما يجري في عالمنا. وقد أن الأوان للمداورات العامة والمساءلة الديمقراطية، وكذلك للعمل الجماعي الذكي.



بقلم فخامة السيدة سهلي ورق زودي
رئيسة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية
ورئيسة اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم

الملخص التنفيذي

ستكون للقرارات التي يجري اتخاذها الآن في سياق جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) عواقب طويلة الأجل على مستقبل التربية والتعليم. فلا بدّ لواقعي السياسات والمعلمين والمجتمعات المحلية من الأخذ بخيارات شديدة المخاطر في الوقت الحاضر، وينبغي اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه الخيارات استناداً إلى مبادئ ورؤى مشتركة للمستقبل الجماعي المنشود.

وقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن مواطن ضعف، وكذلك عن مهارات وقدرات وإمكانيات بشرية هائلة. فلا بدّ لنا الآن من الأخذ بنهج عملي ومن اتخاذ إجراءات سريعة، بيد أنه لا يسعنا الآن أيضاً الاستغناء عن البيئات العلمية، إذ باتت حاجتنا إليها أشد مما كانت عليه في أي وقت مضى. ولا يسعنا، فضلاً عن ذلك، العمل بلا مبادئ. ويجب أن تستند الخيارات إلى رؤية إنسانية لأطر التربية والتعليم والتنمية وحقوق الإنسان.

وتوفر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الكثير من الإرشادات والمبادئ التوجيهية اللازمة. وتقدم **اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم**، التي أنشأتها اليونسكو في عام 2019، والتي تضم عدداً من قادة الفكر من الأوساط الأكاديمية والعلمية والتربوية والحكومية والتجارية، في هذا التقرير **تسع أفكار لاتخاذ إجراءات ملموسة اليوم تتيح الارتقاء بالتربية والتعليم غداً.**

- 1. الالتزام بالعمل على تعزيز التعليم باعتباره صالحاً مشتركاً أو منفعة مشتركة،** إذ يُعدّ التعليم حصناً منيعاً للتصدي لمختلف أوجه التفاوت وعدم المساواة. ولا يختلف التعليم عن الصحة فيما يخص التمتع بالأمان والازدهار، فلا يمكن لأحد أن يكون في أمان ما لم يكن الجميع في أمان، ولا يمكن لأحد أن يتمتع بالازدهار ما لم يتمتع الجميع بالازدهار.
- 2. توسيع نطاق تعريف الحق في التعليم** لبيان أهمية إمكانية الاتصال الإلكتروني وأهمية الانتفاع بالمعارف والمعلومات. وتدعو اللجنة في هذا الصدد إلى إجراء مناقشة عالمية عامة بشأن سُبل توسيع نطاق تعريف الحق في التعليم تضم، على سبيل المثال لا الحصر، متعلمين من كل الفئات العمرية.
- 3. تقدير مهنة التدريس وتعاون المعلمين،** إذ تنطوي مساعي المعلمين الرامية إلى مواجهة الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 على ابتكارات رائعة، وتُبدي نُظم التعليم الأكثر تواصلاً وتعاوناً مع الأسر والمجتمعات المحلية أكبر قدرة على التكيف والصمود. ويجب أن نشجع على تهيئة الظروف المواتية لتمكين المعلمين، الذين يتصدرون المساعي الرامية إلى مواجهة الأزمة الناجمة عن الجائحة، من التمتع بالاستقلالية والمرونة للعمل بطريقة تعاونية.

” لا يمكن أن نعود إلى عالم ما قبل كوفيد-19 “

4. تعزيز مشاركة الطلاب والشباب والأطفال وحقوقهم، إذ ينبغي للعدالة بين الأجيال وللبادئ الديمقراطية أن تدفعنا إلى إعطاء الأولوية لمشاركة الطلاب والشباب بوجه عام في المساعي الجماعية الرامية إلى إحداث التغيير المنشود.
 5. حماية المحافل الاجتماعية التي توفرها المؤسسات التعليمية أثناء سعيها إلى إحداث التغيير المنشود في مجال التربية والتعليم. فلا يسعنا الاستغناء عن المحفل الاجتماعي الحقيقي المتمثل في المدرسة. ويجب الانتقال من التنظيم التقليدي لعملية التدريس في القاعات الدراسية إلى أساليب متنوعة للتدريس، بيد أنه يجب علينا الإبقاء على المدرسة باعتبارها محفلاً أو حيزاً مكانياً وزمانياً مستقلاً للحياة الجماعية يتميز ويختلف عن سائر محافل أو أماكن التعلم.
 6. إتاحة وسائل تكنولوجية مجانية ومفتوحة المصدر للمعلمين والطلاب. ويتطلب هذا الأمر توفير الدعم اللازم لإعداد الموارد التعليمية المفتوحة والأدوات الرقمية للانتفاع الحر. فلا يمكن أن يؤدي استخدام المضامين الجاهزة الموضوعية خارج نطاق المحافل التربوية، وخارج نطاق العلاقات الإنسانية بين المعلمين والطلاب، إلى ازدهار التعليم. ولا يمكن أن يعتمد التعليم على منصات رقمية تسيطر عليها شركات خاصة.
 7. ضمان اكتساب الدراية العلمية في إطار المناهج الدراسية. فقد أن الأوان لإعمال الفكر في المناهج الدراسية، ولا سيما في ظل كفافنا ضد إنكار المعارف العلمية ومكافحتنا النشيطة للمغالطة الإعلامية.
 8. حماية التمويل المحلي والدولي للتعليم العام، إذ يمكن أن تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى تقويض إنجازات تطلب تحقيقها عدة عقود. ويجب على الحكومات الوطنية، والمنظمات الدولية، وجميع الشركاء في التعليم والتنمية، الإقرار بضرورة تعزيز الصحة العامة والخدمات الاجتماعية، وضرورة العمل في الوقت ذاته على حشد التأييد لحماية التعليم العام وتمويله.
 9. تعزيز التضامن العالمي لإزالة الأوجه الحالية للتفاوت وعدم المساواة. فقد بينت لنا جائحة كوفيد-19 مقدار استغلال مجتمعاتنا لأوجه اختلال التوازن في القوة، ومقدار استغلال نظامنا العالمي لأوجه التفاوت وعدم المساواة. وتدعو اللجنة في هذا الصدد إلى تجديد وتأكيد الالتزام بالتعاون الدولي وتعددية الأطراف، وكذلك إلى إنعاش التضامن العالمي القائم على التعاطف وعلى تقدير إنسانيتنا المشتركة.
- وتنطوي جائحة كوفيد-19 على مصاعب وتحديات ومسؤوليات حقيقية. وتدعو اللجنة، من خلال الأفكار المذكورة آنفاً، الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والعاملين في مجال التربية والتعليم، وكذلك المتعلمين والجهات المعنية على كل المستويات، إلى النقاش والتواصل والتعاون والعمل معاً في هذا الصدد.

اتخذت اليونسكو في عام 2019 مبادرة "مستقبل التربية والتعليم: تعلم لتصبح" من أجل إعادة النظر في التربية والتعليم ووضع تصورات جديدة للدور الذي يمكن أن تؤديه المعارف وعملية التعلم في رسم ملامح مستقبل البشرية وكوكب الأرض. وتضم الأمور التي ألهمت اليونسكو اتخاذ هذه المبادرة شعورها بتسارع تفاقم ما يعتري العالم من أوجه الريبة والغموض والتعقيد والهشاشة، بيد أننا لم نكن جميعاً نتصور اندلاع أزمة صحية عالمية في غضون أشهر قليلة من جزاء جائحة تذكرنا بأن تغييرات كبيرة يمكن أن تحدث بصورة مفاجئة وغير متوقعة تفوق قدرة أي شخص على التصور والتنبؤ. وندرك أن العمل على بناء المستقبل يبدأ الآن، ونرى أنه ستكون لكيفية تصدينا لجائحة كوفيد-19 وللاضطرابات الكثيرة الناجمة عنها آثار كبيرة في الأجل القصير وفي الأجل الطويل، ولذلك نعتقد أن هذه المبادرة باتت ضرورة جديدة وحاجة ماسة.

وأبرزت جائحة كوفيد-19 الكثير من الأنماط والاتجاهات الموجودة. فقد تبيّن لنا وجود الكثير من مواطن الضعف الهشاشة، ومنها التفاوت المتزايد والمخاطر الناجمة عن خصخصة التعليم، وكذلك مدى عدم استعدادنا للانتقال الشامل إلى التعلم الرقمي والتعلم عن بُعد. وتزايد في الوقت ذاته بروز ووضوح بعض السمات الإيجابية لمجتمعنا، إذ نشهد ونرى التضامن والتصدي بقوة وعزم وثبات للتحديات في الكثير من المجتمعات. ونشهد اهتماماً متزايداً بالصالح العام. ونرى ما يبديه الكثير من المعلمين والطلاب وأولياء أمورهم من البراعة والتفاني والإبداع إذ يتعاونون على إيجاد تجارب تعليمية رائعة.

وأوجدت جائحة كوفيد-19 ظروفاً خطيرة على التعليم العام، إذ يمكن أن تؤدي إلى التشرذم والتفكك نظراً لاحتمال عزوف بعض المعلمين والطلاب عن العودة إلى المدارس فور إعادة فتحها. ويؤدي انتقال عملية التعلم من المدارس إلى المنازل إلى خصخصة بعض جوانب هذه العملية. وينبغي لنا أن نشعر بالقلق إذ نسمع الآن مطالبات بتحويل التدابير الخاصة الراهنة المتخذة لمواجهة حالة الطوارئ الصحية إلى إصلاحات دائمة. ويتعين علينا مع ذلك الإقرار بأن هذه الظروف أفضت أيضاً إلى توعية الكثير من أولياء الأمور وأفراد المجتمعات المحلية بضرورة إبداء تقديرهم لعمل المعلمين ومهنتهم. ويتزايد عدد الناس الذين يعون ويدركون الأدوار المتعددة التي تؤديها المدارس في تهيئة الظروف المؤاتية لرفاهية الأطفال والشباب، وكذلك في ضمان صحتهم وتغذيتهم، فضلاً عن توفير سبل التعلم الأكاديمي. ويمكن الاستناد إلى هذا الوعي المتزايد، وهذا التقدير المتنامي، من أجل إحياء أو إنعاش التعليم العام.

فقد أجبرتنا الجائحة على الابتعاد ابتعاداً كبيراً عن التعلم والتدريس في المرافق التعليمية التقليدية حيث يجري التفاعل والتواصل بين المعلم والمتعلم وجهاً لوجه. وينطوي هذا الأمر على مشكلة كبيرة فيما يخص أشد الأطفال فقراً في جميع أرجاء العالم، إذ يعتمد هؤلاء الأطفال في معظم الأحيان على المرافق التعليمية الفعلية لمدراسهم لتزويدهم بالمواد التعليمية والإرشادات، وأحياناً الوجبة اليومية الوحيدة اللائقة. وقد يتعرض الأطفال في بيوتهم، ولا سيما خلال فترة الحجر أو العزل الصحي، لأشكال متعددة من الإساءة والإيذاء والعنف. وتعني الظروف الناجمة عن الاكتظاظ، وكذلك الافتقار العام إلى الموارد اللازمة، ولا سيما إلى الأجهزة الرقمية وسبل الاتصال بالإنترنت، أن الفئات السكانية الضعيفة أصلاً

ندعو جميع الجهات المعنية بالتربية والتعليم إلى رصد كيفية استخدام الموارد المخصصة للتربية والتعليم لضمان استخدامها لغرض واحد فقط يتمثل في خدمة مصالح المتعلمين وتعزيز قدراتهم

ستتحمل، كما يجري عادة، أكبر قدر من تكلفة الأزمة الصحية الراهنة فيما يتعلق بالتعليم والرفاهية العامة. وفيما يخص جميع المتعلمين على اختلاف أعمارهم، سيكون أولئك الذين يملكون أقل قدر من الموارد أشد المتعلمين تضرراً من إلغاء دورات التدريب الداخلي وعمليات التدريب المهني، ومن توقف برامج التعليم التقني والمهني، ومن إغلاق المراكز المجتمعية. ويجب السعي إلى إيجاد حلول لهذه لمشكلات الآن لكيلا يؤدي الضرر الناجم عن ذلك إلى المزيد من الأضرار.

ويجب إعطاء الأولوية للتفاعل البشري والرفاهية البشرية عند العمل على تجديد التعليم. وتُعدّ التكنولوجيا، ولا سيّما التكنولوجيا الرقمية التي تتيح التواصل والتعاون والتعلم عن بُعد، أداة رائعة ومصدراً للابتكار وتعزيز الإمكانيات، بيد أنها ليست الدواء الشافي لكل داء. وينبغي لنا مع ذلك أن نشعر بخشية متزايدة من أن يؤدي الانتقال إلى التعلم عن بعد عبر الإنترنت إلى تفاقم أوجه التفاوت وعدم المساواة تفاقماً لا يقتصر على النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، بل يشمل حتى أرجاء العالم التي تحظى بأكبر قدر من الموارد. ويجب علينا أن نضمن ألا تؤدي الرقمنة إلى انتهاك الخصوصية أو الحق في حرية التعبير أو في تقرير مصير المعلومات، وألا تؤدي إلى مراقبة مؤذية. ويكون واهماً كل من يظن أن التعلم عبر الإنترنت هو السبيل الملائم للجميع في المستقبل.

وسعيّاً إلى ضمان التمتع بالحق في التعليم في الظروف الاستثنائية العسيرة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وكذلك إلى تيسير إيجاد الثقة اللازمة للتعاون العالمي في مجال حشد الموارد من أجل المساعدة على تعميم التمتع بالحق في التعليم، ندعو جميع الجهات المعنية بالتربية والتعليم إلى رصد كيفية استخدام الموارد المخصصة للتربية والتعليم لضمان استخدامها لغرض واحد فقط يتمثل في خدمة مصالح المتعلمين وتعزيز قدراتهم. ولا بدّ من التنبيه بوجه خاص للفساد، ومن الحيلولة دون الاستيلاء على الموارد المخصصة للتربية والتعليم ودون استخدامها لتحقيق أهداف خاصة.

وأصدر عدد كبير من المنظمات، خلال الأسابيع الماضية، وثائق عديدة تقدم توجيهات مستفيضة بشأن كيفية التصدي لهذه الأزمة. ونسعى في هذا التقرير إلى تحديد المجالات التي تنطوي القرارات الفورية القصيرة الأجل المتخذة الآن بشأنها على أكبر العواقب الطويلة الأجل المحتملة، والتركيز على هذه المجالات. ولا بدّ لنا في هذه الأوقات العصيبة، التي تسودها أجواء الأزمة والريبة وعدم اليقين، من تأكيد مبادئنا لكيلا تتقاذفنا أمواج الأفكار العابرة والمتغيرة، أو لكيلا نجري وراء سراب "الحلول" الوهمية الجاهزة. ولا يمكن لأي شيء أن يحلّ محل العمل التعاوني والتفكير الجماعي والحوار والبناء المشترك.

وينبغي التذكير دائماً بوجود الالتزام بالمبادئ الرئيسية الثلاثة التالية: التعليم العام، والمنافع المشتركة، والتضامن العالمي. فلا ينبغي لنا في هذه الأوقات العصيبة أن نتخلى عن هذه المبادئ وأن نضعفها، بل يجب علينا تأكيدها وتعزيزها. ونتيح لنا الظروف الراهنة فرصاً لحماية التعليم العام وتحسينه، وتحسين المنافع العالمية المشتركة، وتعزيز التعاون

”تذكّرنا الأزمة الحالية بمقدار ضرورة التعليم العام لحياة المجتمعات والجماعات والأفراد“

الدولي، في ظل العمل على توثيق عرى التضامن. وسيكون من الحكمة أن نغتتم هذه الفرص، إذ يُنبئنا التاريخ بأن التحولات الكبيرة التي تؤدي إلى التغيير المنشود يمكن أن تحدث فجأة، وكثيراً ما يكون ذلك عقب الأزمات.

وتذكّرنا الأزمة الحالية بمقدار ضرورة التعليم العام لحياة المجتمعات والجماعات والأفراد. فما فتئت هذه الأزمة تذكّرنا بأن التعليم حصن منيع للتصدي للفتاوت وعدم المساواة، وكذلك بأهمية التعليم المدرسي في تمكين الناس من التمتع بحياة كريمة وهادفة. وسيتعين علينا التفكير فيما نريد أن نصبح إذ نغتتم هذه الفرصة الفريدة لإعادة رسم ملامح العالم، وإذ نضع تصورات جديدة لتنظيم مؤسساتنا التعليمية وتهيئة ظروف التعلم. وقد وصلنا إلى مرحلة تقتضي العمل معاً على إعادة النظر في أغراض التعليم وفي كيفية تنظيم عملية التعلم، وإن كان ذلك أمراً غير متوقع.

وقررت اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم التي أنشأتها اليونسكو، نظراً لمهمتها المتمثلة في التفكير في البدائل الممكنة لمستقبل التربية والتعليم، أن تركز على سبل المساعدة في هذه المرحلة غير المسبوقة في تاريخ البشرية، التي تتسبب في اضطرابات شديدة في سبل التعليم في جميع أرجاء العالم. ونقدم الإرشادات الواردة فيما يلي بكل تواضع سعياً إلى توضيح وتفسير المعضلات الأخلاقية والخيارات الموجودة أمامنا الآن.

ونعني بعبارة "عالم ما بعد كوفيد-19" الواردة في عنوان هذا التقرير أن العالم سيشهد تغيرات جذرية بسبب الجائحة الراهنة، وأن نُظمتنا التعليمية ستستأنف عملها بطريقة طبيعية إلى حد ما في مرحلة معيّنة. ولا ينبغي للعالم أن يعود إلى ما كان عليه قبل الجائحة، بل ينبغي له أن يصبح أكثر عدلاً واستدامة وسلمية.

ويستند هذا التقرير إلى إيمان راسخ بأنه يجب على البشر تحسين علاقتهم بالبيئة الطبيعية. وتُعدّ جائحة كوفيد-19 الحلقة الأخيرة في سلسلة من المستجدات التي تبين لنا أن إنسانيتنا لا يمكن أن تكون ضيقة كما كانت في السابق. فلا نستطيع الفصل بين البشر وسائر الكائنات الموجودة على كوكب الأرض، ويجب علينا إبقاء هذا الأمر نصب أعيننا ونحن نعمل على وضع تصورات للبدائل المستقبلية المنشودة.

ويتمحور هذا التقرير حول تسع أفكار للعمل العام، ندعو فيها السلطات الحكومية والعاملين في مجال التربية والتعليم والباحثين، وكذلك المتعلمين على اختلاف أعمارهم والمجتمع برمته، إلى النقاش والالتزام والعمل. ونرجو أن تجدوا في هذه الأفكار ما يلهمكم ويحثكم على العمل.

الفكرة الأولى: تعزيز الالتزام العام بتوفير التعليم باعتباره صالحاً مشتركاً أو منفعة مشتركة

تدعو اللجنة إلى تعزيز الالتزام العام بتوفير التعليم باعتباره صالحاً مشتركاً يقوم على الشمول والتضامن ويساعد على تحقيق الازدهار الفردي والجماعي.

أفضت جائحة كوفيد-19 إلى تضخيم الكثير من التحديات الطويلة الأمد التي تواجهها البشرية. ويبدو أن عدم تكافؤ الفرص، الذي يؤدي إلى انقسام الناس على الصعيد الوطني وانقسام الأمم على الصعيد العالمي، لا يفتأ يتفاقم. ويتطلب بناء المجتمعات القادرة على الصمود، وكذلك على الاستفادة من الإمكانيات البشرية على أفضل وجه، توزيع القدرات توزيعاً واسعاً وتنوع المواهب.

وترتبط الصحة العامة ارتباطاً وثيقاً بالتعليم العام، إذ يبيّنان الضرورة المؤكدة للتعاون والتضامن والعمل الجماعي من أجل الصالح المشترك أو المنفعة المشتركة. ولن تتيج التدابير الصحية وحدها القضاء على جائحة كوفيد-19 والتغلب على الأزمة الصحية العالمية الناجمة عنها. وسيطلب إيجاد الحلول اللازمة للتغلب عليها بناء الثقة المدنية، وتعزيز التعاطف الإنساني، والتقدم في العلوم، وتقدير إنسانيتنا المشتركة. وينبغي للسلطات المسؤولة عن التربية والتعليم أن تعمل بالتنسيق مع السلطات المسؤولة عن الصحة العامة، إذ تحتاج كل سلطة إلى الأخرى، ويتيح الإقرار بأوجه الترابط التي تنشأ في مكان عام إبراز دور كل سلطة.

ولا يسعنا أن نسمح بإيجاد تناقض أو تضارب بين الصحة العامة والتعليم العام، بل ينبغي لنا أن نراعي في أعمالنا وإجراءاتنا أوجه التآزر والتداخل بينهما في إطار السعي إلى تحقيق الرفاهية البشرية والمجتمعية.

ويقتضي تعزيز الالتزام العام بتوفير التعليم باعتباره صالحاً مشتركاً أو منفعة مشتركة أن ندرك أن دورنا لا يقتصر على توفير التعليم للأطفال والشباب فقط، بل يشمل توفير التعليم للناس كافة. فضلاً عن ذلك، تندرج سبل التعلم التي تشارك فيها أو تديرها المجتمعات المحلية في عداد العناصر الرئيسية للتعليم، ويجب أن تكون من العناصر الأساسية لأية استراتيجية ترمي إلى التصدي للتحديات الحالية والمستقبلية. ويتسم التعليم بأهمية خاصة للاجئين والمجتمعات التي تعصف بها النزاعات المسلحة والحروب الأهلية. ويُعدّ التعليم مع ذلك، في كل الأماكن والظروف والأحوال، أهم وسيلة موجودة لدينا لضمان الازدهار للفرد والمجتمع.

وقد أبرزت جائحة كوفيد-19 والأزمة الصحية العالمية الناجمة عنها أهمية دور تعليم الكبار والتعلم مدى الحياة في تلبية الاحتياجات التعليمية، إذ يحتاج الناس كافة الآن على اختلاف أعمارهم إلى تعلم كيفية إيجاد سبل جديدة لإعادة تنظيم الحياة

”ترتبط الصحة العامة ارتباطاً وثيقاً بالتعليم العام، إذ يبيّنان
الضرورة المؤكدة للتعاون والتضامن والعمل الجماعي من أجل الصالح
المشترك أو المنفعة المشتركة“

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد نكّرنا إغلاق المتاحف العامة والمكتبات والمراكز المجتمعية بالأدوار الحاسمة والتكاملية التي تؤديها هذه المؤسسات فيما يخص التعليم والمدارس، وبوجوب اعتبار هذه المؤسسات جزءاً لا يتجزأ من منظومة التعليم العام بمعناه الواسع.

ولا تستطيع دول كثيرة أن تواجه هذه الأزمة الصحية العامة بدون مساعدة المجتمع برمته، وذلك من خلال ممارسات العزل الذاتي والتباعد الجسدي والنظافة الصحية والمراقبة الذاتية والرعاية المتبادلة. وأتاحت هذه الأزمة في الوقت ذاته إعادة اكتشاف الأبعاد الاجتماعية. وأشار الفيلسوف الفرنسي ادغار موران حديثاً إلى دور الجائحة والحجر الصحي في إنعاش التضامن، وتحدث عن وجود العديد من الأمثلة الدالة على ذلك، ولا سيّما في الأحياء الفقيرة، على الرغم من تضاول التضامن الذي شهدناه خلال العقود الماضية. ويبدو ذلك جلياً في مجال التعليم، إذ تدرك المجتمعات أهمية دور التعليم العام في جميع جوانب حياتنا المترابطة. وينبغي لنا أن ندرك أن كل بُعد من أبعاد الرفاهية يؤثر تأثيراً إيجابياً على الآخرين. ويجب التركيز على التعاون لا على التنافس فيما يخص التعليم العام، شأنه في ذلك شأن الصحة العامة، إذ يقتضي تمتع الفرد بالأمان والازدهار تمتع الجميع بالأمان والازدهار.

الفكرة الثانية: توسيع نطاق تعريف الحق في التعليم

تدعو اللجنة إلى إجراء مناقشة عالمية عامة بشأن سُبُل توسيع نطاق تعريف الحق في التعليم تضم، على سبيل المثال لا الحصر، متعلمين من كل الفئات العمرية، وذلك من أجل مراعاة السياقات المتغيرة وإتاحة التعلم مدى الحياة وإبراز أهمية الانتفاع بالمعارف والمعلومات.

يندرج الحق في التعليم في عداد حقوق الإنسان العالمية الأساسية. وينبغي للمجتمعات أن تبذل قصارى جهدها لصون هذا الحق والذود عنه بكل الوسائل الضرورية. وتحمل الدول، بصفتها الجهات المعترف بها المسؤولة عن إعمال الحق في التعليم بموجب القانون الدولي، مسؤولية تيسير التعليم وتوفيره، فضلاً عن احترام الحق في التعليم وحمايته. وقد رأينا، في هذه الأوقات العصيبة التي يسودها الاضطراب، مقدار صعوبة ضمان وجود مؤسسات وبرامج تعليمية قادرة على مواصلة عملها، وعلى تقديم خدمات تعليمية ذات نوعية مقبولة. ويجب على جميع الأطراف الالتزام بضمان العمل على أن يكون أي تراجع في مجال التعليم تراجعاً مؤقتاً نجم فعلاً عن الظروف المرتبطة بحالة الطوارئ الصحية، وعلى تدارك هذا التراجع حالما يصبح هذا الأمر ممكناً، لكيلا تضع الإنجازات التي تحققت خلال العقود الماضية، ولكيلا تكون عشرينات القرن الحادي والعشرين عقداً تضعيخ خلاله الفرص.

وينبغي لنا، نظراً لأهمية تعزيز الالتزام العام بتوفير التعليم باعتباره صالحاً مشتركاً أو منفعة مشتركة، أن نبحث كيفية اعتبار المعرفة ذاتها صالحاً مشتركاً أو منفعة مشتركة على الصعيد العالمي. ويتطلب هذا الأمر أن نفكر في أمور كثيرة لا تقتصر على زيادة سُبُل الانتفاع بالمعارف وإتاحة هذه السُبُل للجميع، إذ نشدد الحاجة إلى بحث الأمور المشتركة بين سُبُل إنتاج المعارف ونشرها وتداولها وسُبُل التمتع بالحق في التعليم، سواء أكانت حلقة الوصل بينها شكلاً من أشكال الحق

” ينبغي لنا أن ننظر في سبل تلبية الحاجة المحتملة إلى توسيع نطاق تعريف الحق في التعليم لمراعاة ضرورة المرونة والدقة ومراعاة السياقات المتغيرة للمجتمعات المعاصرة.“

في البحث أم ضرورة احترام ومراعاة معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية. وقد بيّنت لنا الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 أنه لا بدّ لسبل التمتع بالحق في التعليم من أن تكون مرنة وقابلة للتكيف مع مختلف السياقات، وكذلك مع احتياجات المجتمعات المتغيرة. وبات تحديث تعريف الحق في التعليم وتوسيع نطاقه ضرورة جلية.

ويذكرنا استخدام وسائل الإذاعة والتلفزيون للمساعدة على استمرار التعلم الأكاديمي للطلاب خلال فترات إغلاق المدارس بسبب جائحة كوفيد-19 بأهمية الاستعانة بهذه الوسائل لتوفير التعليم ونشر الثقافة والمعارف العامة، ولا سيّما من أجل الطلاب الذين يفتقرون إلى سبل الانتفاع بالمواد المتاحة عبر الإنترنت والأجهزة الذكية. وبيّنت الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 أيضاً أن لسبل الاتصال الرقمي والمنصات الإلكترونية أهمية هائلة تقتضي منا الشروع في اعتبار الحق في الانتفاع بالمعلومات، في حد ذاته، حقاً أساسياً يرتبط بالحق في التعليم من خلال روابط لم تكن متوقعة حتى خلال العقد المنصرم.

وفضلاً عن التنوع المنشود للمؤسسات التعليمية (إذ يتمثل أبرز الأمور التي تعلمناها من التحولات والتغيرات التي شهدناها في ضعف قدرة المؤسسات المتجانسة والأحادية الثقافة على مواجهة الصدمات والاضطرابات)، نرى الآن نزعة إلى الأخذ بنهج مرنة لإتاحة التعلم مدى الحياة باعتباره عملية متواصلة تتفاعل فيها المدارس وسائر مؤسسات التعليم النظامي تفاعلاً معززاً مع تجارب تعليمية أخرى أقل اتساقاً بالطابع النظامي أو الرسمي، وتبدأ هذه العملية في مرحلة الطفولة المبكرة وتتواصل طوال الحياة. وتُعدّ شبكة اليونسكو العالمية لمدن التعلم مثلاً على ذلك. وينبغي لنا أن ننظر في سبل تلبية الحاجة المحتملة إلى توسيع نطاق تعريف الحق في التعليم لمراعاة ضرورة المرونة والدقة ومراعاة السياقات المتغيرة للمجتمعات المعاصرة.

الفكرة الثالثة: إبراز أهمية مهنة التدريس وأهمية تعاون المعلمين

تدعو اللجنة واضعي السياسات إلى إبداء التقدير اللازم للخبرة المهنية للمعلمين، وهيئة الظروف المؤاتية لتمكين المعلمين، الذين يتصدرون المساعي الرامية إلى مواجهة الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، من التمتع بالاستقلالية والمرونة للعمل بطريقة تعاونية.

شرعت مجتمعات كثيرة، خلال الأزمة الراهنة، في إقرارها بأهمية العمل الذي يضطلع به أصحاب عدد من المهن التي لم تكن تُقدّر دائماً حق قدرها. فقد رأينا كيف جرى الإقرار كما ينبغي بأهمية العمل الذي يضطلع به العاملون في مجال الرعاية الصحية، الذين يتصدرون المساعي الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19 ويعرّضون أنفسهم لمخاطر شديدة في سبيل مصلحة الجميع. ورأينا كيف اتسع نطاق هذا التوجه ليشمل مهناً أخرى كثيرة ما يشغلها أشخاص يتقاضون أجوراً زهيدة، ومنها المهن المتعلقة بإنتاج المواد

تُعدّ العلاقة الإنسانية بين الطالب والمعلم محور أية عملية تعليمية

الغذائية وتسويقها وتوزيعها وتوصيلها، وكذلك المهن المتعلقة بحفظ الأمن، إذ جرى الإقرار بضرورة هذه المهن وبأهميتها الاجتماعية الكبيرة. وشمل هذا الأمر أيضاً المعلمين، إذ جرى في أماكن كثيرة إبداء التقدير لعمل المعلمين، ولا سيّما لخبرتهم المهنية والتزامهم.

فقد أدى اضطراب الكثير من أولياء الأمور إلى متابعة تعلم أبنائهم، وإلى الإشراف على تعلمهم في منازلهم منذ بداية الأزمة، إلى تحسين إدراكهم لصعوبة عمل المعلمين. وسارع المعلمون إلى تلبية نداء الواجب، شأنهم في ذلك شأن سائر أصحاب المهن الضرورية والأساسية، بل تفانوا في سبيل ذلك. فقد سعوا إلى تلبية الاحتياجات التعليمية لطلابهم بطريقة ملؤها الرأفة بهم والإشفاق عليهم، وبذلوا من أجل ذلك جهوداً إضافية عززت قيمة عملهم في عيون أولياء الأمور وسائر أفراد المجتمع. وتؤكد كل هذه الأمور أهمية وجود إطار تعليمي شامل يقوم على الثقة والتعاون. وستزداد أهمية وضرورة عمل المعلمين، الذين يتصدرون المساعي الرامية إلى مواجهة الأزمة الناجمة عن الجائحة، وضوحاً على وضوحها عند الشروع في إعادة فتح المدارس، إذ سيتعين على المعلمين عندئذ صون صحتهم وصحة طلابهم ووضع نماذج تعليمية جديدة في آن معاً.

وأظهرت التدابير التربوية والتعليمية الرامية إلى التصدي للأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 قدرة المعلمين على الاستفادة من معارفهم المهنية وعلى الحشد والعمل التعاوني بطريقة ملؤها البراعة والإبداع، ولم يكن لهذا الأمر أن يتحقق من خلال الاكتفاء بقيام السلطات العامة العليا بإصدار أوامر موجهة إلى الهيئات الدنيا. وأبدت المؤسسات التربوية والتعليمية، التي تتعرض لانقادات كثيرة غير عادلة تصفها بأنها محافظة، قدرة كبيرة على التكيف والصمود خلال الأشهر القليلة الماضية، إذ أثبتت أنها من أقوى المؤسسات الاجتماعية وأقدرها على التكيف والصمود. ويندرج هذا الأمر في عداد الأمور المهمة التي أنبأنا بها الأزمة، وينبغي لهذا الأمر أن يقودنا إلى منح المعلمين المزيد من الاستقلالية والحرية. ويحتاج المعلمون إلى المزيد من التنويه والاحترام والتقدير، ويندرج المعلمون في عداد المشاركين الرئيسيين في تحديد معالم مستقبل التربية والتعليم.

ويبدو جلياً الآن أنه لا يمكن لأي شيء أن يحلّ محلّ التعاون بين المعلمين، الذين لا تتمثل وظيفتهم في استخدام وسائل تكنولوجية جاهزة أو وسائل تربوية معدة مسبقاً، بل في الاضطلاع على أكمل وجه بدورهم في التمكين من اكتساب المعارف وفي الإرشاد التربوي. ويجب تمكين المعلمين من مواصلة التمتع بالقدرة على المبادرة والتجريب والابتكار، التي أبدوها خلال الاضطرابات الراهنة الناجمة عن الجائحة. وينبغي توسيع نطاق مفهوم تعاون المعلمين ليشمل التعاون مع مجموعة كبيرة من الجهات المعنية بالتربية والتعليم، إذ تبيّن على وجه الخصوص، خلال الأزمة الراهنة، أن نُظم التعليم الأكثر تعاوناً مع الأسر والمجتمعات المحلية هي النُظم التي أبدت أكبر قدرة على التكيف والصمود.

وتُعدّ العلاقة الإنسانية بين الطالب والمعلم محور أية عملية تعليمية. وستكون نُظم التعليم القادرة على تقدير المعلمين حق قدرهم، وعلى تهيئة الظروف المواتية لتمكينهم من التمتع بالاستقلالية والعمل بطريقة تعاونية، أفضل النُظم استعداداً لمواجهة أية أزمة. وقد أظهرت الأزمة الراهنة صعوبة مواجهة الأوضاع غير المتوقعة في البيروقراطيات المركزية، وبيّنت لنا أن القدرة الحقيقية على المواجهة والابتكار تتمثل في قدرة المعلمين على المبادرة، إذ تمكن المعلمون في حالات كثيرة من إيجاد حلول مبتكرة وملائمة للظروف السائدة بالتعاون مع أولياء الأمور وأفراد المجتمعات المحلية.

الفكرة الرابعة: التركيز على مشاركة الطلاب والشباب والأطفال وحقوقهم

تدعو اللجنة جميع المسؤولين المعنيين بالتربية والتعليم، ومنهم المسؤولون الحكوميون والمعلمون وأولياء الأمور، إلى إعطاء الأولوية لمشاركة الطلاب والشباب بوجه عام في المساعي الجماعية الرامية إلى إحداث التغيير المنشود.

يُطلب من الأطفال والشباب، في الكثير من التدابير الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19، الحد من ممارسة حرياتهم وتعليق أنشطتهم التعليمية لحماية الكبار والمسنين. ويجب مع ذلك تمكين الأطفال والشباب من مواصلة التمتع بحقوقهم المرتبطة بالمشاركة في اتخاذ القرارات التي تعنيهم، ولا سيّما القرارات المتعلقة بالمستقبل.

وإننا لنحدث كثيراً عن مخاطر الجائحة الراهنة على حقوق الإنسان، ويحق وبنبغي لنا أن نفعل ذلك، بيد أنه لا بدّ من لفت الانتباه إلى مخاطر الجائحة على أصغرنا سناً. فقد أزعت التدابير الاستثنائية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 فعلاً عدداً كبيراً من الناس في جميع أرجاء العالم إزعاجاً شديداً. وتسببت الجائحة، على وجه الخصوص، في تعريض الصحة النفسية للأطفال والشباب ورفاهيتهم لمخاطر شديدة يمكن أن تنجم عنها عواقب دائمة.

ولا بدّ لنا من إعادة تشكيل المدارس والمساعدات التي نقدمها لها لتمكين الطلاب من استئناف التعلم في الصفوف الدراسية، ومن العودة إلى الأنشطة المدرسية، في أقرب وقت ممكن. ولا بدّ لنا أيضاً، في الأجل المتوسط، من التفكير في كيفية تحويل هذا الوضع الاستثنائي الذي شهده الشباب إلى فرصة لتعلم كيفية التصدي للتحديات المعاصرة، وفرصة لاستعادة الثقة بالمؤسسات، وفرصة لتحقيق العدالة بين الأجيال.

وسنكون هناك، في عالم ما بعد كوفيد-19، حاجة شديدة إلى جمع الشمل وإزالة كل أشكال التفرق التي نجمت عن القيود والتدابير المتعلقة بالحجر الصحي والتباعد الجسدي. وسيتعين علينا التفكير بطريقة إبداعية في سبل جمع شمل الناس. وتضم الوسائل المهمة لتحقيق ذلك إبداء الثقة بالشباب وتمكينهم من التفكير والعمل معاً.

فلا يمكن أبداً فرض السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى مواجهة الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الهائلة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 من الأعلى. ويجب أن نحذر من تنامي الآراء والمعتقدات السياسية الاستبدادية ومن فقدان الثقة المدنية. ويجب وضع السياسات العامة وفقاً للمبادئ الديمقراطية ومن خلال المشاركة المدنية، ويتمثل أكثر الأمور أهمية في تمكين الأطفال والشباب من المشاركة في المداولات المتعلقة بتلك السياسات والاستراتيجيات منذ البداية، ولا ينبغي لهذه المسألة أن تكون فكرة تخطر على البال لاحقاً. وسنكتفي بضرر مثال واحد فقط على ذلك،

”تسببت الجائحة في تعريض الصحة النفسية للأطفال والشباب ورفاهيتهم لمخاطر شديدة يمكن أن تنجم عنها عواقب دائمة.“

وهو أنه ينبغي تمكين الطلاب من الاضطلاع بدور ريادي في تصميم سُبل التعلم وبناء ومجتمعات التعلم التي يعوّدون إليها عند إعادة فتح المدارس.

الفكرة الخامسة: حماية المحافل الاجتماعية التي توفرها المؤسسات التعليمية أثناء سعيها إلى إحداث التغيير المنشود في مجال التربية والتعليم

تدعو اللجنة جميع الجهات المعنية بالتربية والتعليم إلى حماية المدرسة وإدخال التغييرات اللازمة عليها لتطويرها باعتبارها محفلاً أو حيزاً مكانياً وزمانياً مستقلاً يتميز ويختلف عن المنزل وعن سائر محافل أو أماكن التعلم، ويتيح تعزيز التفاهم الاجتماعي وتوسيع نطاقه مثلما يتيح اكتساب المهارات والكفاءات والمعارف.

تشهد التربية والتعليم في عالم اليوم تحولات وتغيرات جذرية. وقد تسارعت، من جزاء جائحة كوفيد-19، وتيرة الكثير من التغييرات المتواصلة منذ مدة. ويمكن أن يتيح تعزيز الوعي بأهمية المدارس وإعلاء شأنها وتقديرها حق قدرها إرساء الأسس اللازمة لإحياء التعليم العام القادر على إحداث التغيير المنشود في التعليم المدرسي.

فهل يعني هذا الأمر أنه يمكن الاستغناء عن المكان المادي المتمثل في المدرسة؟ لا، لا يمكن بتاتاً الاستغناء عنه، إذ يظل هذا المكان المادي المتمثل في المدرسة الموقع الرئيسي للتعلم والسمة الأساسية لأي نظام للتعليم النظامي بكل مستوياته وأمره. وقد ذكرنا الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 بأهمية الدور الذي تقوم به المدارس في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية، ولا سيما في توفير الوجبات المغذية. وتستطيع المدارس، بصفقتها مراكز مجتمعية، أن تساعد الناس مساعدة فعالة على الاعتماد على النفس، وإقامة علاقات مستدامة من الناحية الإيكولوجية مع الطبيعة. ويتمثل الأمر الأكثر أهمية في العلاقات الاجتماعية التي تتيح المدرسة إقامتها والمحافظة عليها. ويرتبط التعليم والتعلم بالتفاعلات البشرية والحوار والتبادل بين البشر. ويقوم الآخرون بأدوار ضرورية لتعلمنا. وتُعدّ المدارس محافل للعيش معاً لا نستطيع الاستعاضة عنها بوسائل التعلم عن بُعد.

وقد شهدنا طوال سنوات انتشار الفكرة الداعية إلى الأخذ بنموذج واحد وموحد للمدرسة يفضي إلى سُبل متنوعة لتوفير التعليم المدرسي، ويكون في بعض الأماكن أكثر تقدماً مما هو عليه في غيرها، بيد أنه يتيح تغيير معالم المشهد التعليمي في جميع أرجاء العالم. ويسعدنا الآن أن نتوقع تزايد ظهور أشكال هجينة للتدريس والتعلم في أماكن مختلفة، وداخل المدرسة وخارجها، وفي أوقات مختلفة، وبصورة متزامنة وغير متزامنة، وذلك بوسائل وأساليب عديدة (تضم، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: الدراسة الفردية، والعمل الجماعي، والاجتماعات الفردية مع المعلمين، والمشاريع البحثية، وإشراك عامة الناس في العمل العلمي ("علوم المواطن")، وخدمة المجتمع، والأداء). وهذه هي الاتجاهات التي يجب علينا أن نسير فيها، وذلك استناداً إلى التحولات العالمية الأوسع نطاقاً، وكذلك إلى كل ما تعلمناه خلال الأسابيع الماضية.

”تتيح المدارس مقابلة أشخاص آخرين مختلفين نتعلم منهم ومعهم، وأشخاص آخرين يعملون على توسيع نطاق فهمنا للنسيج البشري

العالمي. 66

وتوفر المدارس للأطفال والشباب أماكن آمنة تتيح المجازفة وتجريب الاحتمالات واستطلاع الأغراض. وتضطلع المدارس بدور أساسي في تمكيننا من أن نصبح ما نريد. وتضطلع المدارس أيضاً بدور حاسم فيما يخص العلاقات الاجتماعية، إذ تتيح المدارس مقابلة أشخاص آخرين مختلفين نتعلم منهم ومعهم، وأشخاص آخرين يعملون على توسيع نطاق فهمنا للنسيج البشري العالمي.

ويظل الحيز المدرسي ضرورياً كما قيل أنفاً، بيد أنه لا بدّ من تغييره وتوسيعه توسيعاً كبيراً من أجل التعلم. وقد رأينا إبان هذه الجائحة مقدار ارتباط تنظيم الحياة المهنية والاقتصادية بالحياة المدرسية والبرامج الدراسية والتقويم الدراسي. فعندما يجري إغلاق المدارس، تتعطل حياة المجتمع برمته. ويمكن أن يساعدنا فهم هذه الحقيقة على إبرام عقد اجتماعي جديد بشأن التعليم قد يختلف اختلافاً كبيراً عن "نموذج المدرسة" الذي ترسخ طوال القرن العشرين. فلم تعد مسألة التعليم تقتصر على مجرد إيصال أطفالنا إلى المدارس في أوقات محددة والتعويل على الاعتقاد الموروث بأن الوقت الذي يقضيه الأطفال هناك يساوي التعلم المكتسب. ويجب علينا، بدلاً من ذلك، أن نجد أشكالاً مرنة ومواعيد مرنة والتزامات تعليمية مشتركة، وأن نفهم سبل نشر التعلم على نطاق واسع في المجتمعات المعاصرة.

الفكرة السادسة: إتاحة وسائل تكنولوجية مجانية ومفتوحة المصدر للمعلمين والطلاب

تدعو اللجنة إلى التعاون على الصعيد العالمي بين الحكومات والمؤسسات الخيرية والمنظمات غير الربحية من أجل إعداد موارد تعليمية مفتوحة ونشرها وتوزيعها وإنشاء منصات إلكترونية مفتوحة وإتاحتها، مع الإقرار بضرورة نقل المسؤولية عن توفير الكثير من الخدمات التعليمية التي تقدمها حالياً شركات خاصة إلى الهيئات العامة أو الحكومية عندما يتمثل الغرض الوحيد من الخدمات المقدمة في خدمة مصالح المتعلمين وتعزيز قدراتهم.

حظي استخدام الوسائل التكنولوجية الرقمية لأغراض التعلم بالاهتمام طوال سنوات. فقد أتاحت الأجهزة الرقمية الخفيفة الوزن والمحمولة تحرير التعلم من القيود المكانية التي تحصره في أماكن ثابتة ومحددة سلفاً، وأفضى هذا الأمر إلى تغيير سبل نشر المعارف وتداولها داخل المجتمعات تغييراً جذرياً. وتزايد الاهتمام باستخدام الوسائل التكنولوجية المحمولة لأغراض التعلم تزايداً هائلاً خلال الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

” لا يمكن للتعليم العام أن يعتمد على منصات أو برامج رقمية توفرها شركات خاصة.“

وكثيراً ما يجري، مع ذلك، الخلط بين حالتين مختلفتين اختلافاً كبيراً تتعلق إحداهما باستخدام الأدوات الرقمية في العمل التربوي للمعلمين لدى الطلاب. ولا يسعنا، في المجتمعات الرقمية، أن نتصور حرمان المدارس من إمكانيات التواصل والانتفاع بالمعارف، التي يتزايد اعتبارها عنصراً ضرورياً للحياة اليومية، وبيّن حديثنا الوجيه عن "الفجوات الرقمية" كيف تزايدت أهمية الانتفاع بالإنترنت، وأهمية إمكانية اتصال الأجهزة بالإنترنت، تزايداً كبيراً. وينبغي لنا أن نركز في جهودنا المبذولة في هذا الصدد على سياسات الترخيص المفتوح والانتفاع الحر، التي تتيح تيسير الانتفاع بالوسائل والموارد التعليمية، وتيسير إعادة استخدامها ومواءمتها وتكييفها مجاناً. ويجب إعطاء الأولوية للموارد التعليمية المفتوحة، إذ لا يمكن للتعليم العام أن يعتمد على منصات أو برامج رقمية توفرها شركات خاصة.

وتختلف الحالة الأخرى اختلافاً كبيراً عن الحالة المذكورة آنفاً، إذ يجري فيها تصميم وسائل التدريس والتعلم استناداً إلى مواد ومضامين جاهزة، وينتقص هذا الأمر من قيمة عمل المعلمين والطلاب ويشوّه عملهم. ولا يمكن تحديد التعليم العام والتحكم فيه بناءً على مضامين وأساليب موضوعة خارج نطاق المحافل التربوية، وخارج نطاق العلاقات الإنسانية بين المعلمين والطلاب. ويشكّل التدافع القسري على المواد والمنصات التعليمية، الذي رأيناه خلال الأزمة الناجمة عن الجائحة، خطراً كبيراً على مهنة التدريس واستقلاليتها، ويمكن أن يعود بعواقب وخيمة على مستقبل التربية والتعليم.

ويجب علينا أن نضمن ألا يكون أي انتقال رقمي مجرد استجابة لضغوط تمارسها شركات التكنولوجيا، بل يجب علينا أن نضمن تمثيل المعلمين والطلاب والحكومات والمجتمع المدني والمدافعين عن الخصوصية في المساعي المبذولة في هذا الصدد، وتمكينهم من تحديد معالم التحولات المنشودة.

الفكرة السابعة: ضمان اكتساب الدراية العلمية في إطار مناهج دراسية ذات أغراض مُحكمة

تدعو اللجنة جميع الجهات المعنية بالتربية والتعليم إلى إعطاء الأولوية للدراية العلمية لضمان وجود مناهج دراسية تقوم على أغراض إنسانية مُحكمة، وتتيح بحث العلاقة بين المعرفة والحقيقة وتمكين الطلاب من فهم أنفسهم وتحديد مواقفهم في عالم معقد.

تجعلنا جائحة كوفيد-19 نتساءل عن الغرض من التعلم، وتدفعنا إلى إعادة تقييم ماهية المهارات والقدرات المنشودة حقاً من التعليم والتعلم. ويطوي حصر التعلم في أساسيات المناهج الدراسية، الذي نراه يحدث عند إغلاق المدارس، على مخاطر كبيرة، إذ يمكن أن يؤدي هذا الأمر إلى الحد من الأبعاد الإنسانية الواسعة للتعليم، وهي أبعاد مهمة للغاية لازدهار السلام والديمقراطية والتفاهم بين الثقافات. ويمكن أن يؤدي التركيز على المهارات التقنية، وإمكانية تكوين

”ينبغي للمناهج الدراسية أن تتكامل تكاملاً متزايداً، وأن تستند
استناداً متزايداً إلى مواضيع ومشكلات تتيح لنا تعلم العيش بسلام في
كنف إنسانيتنا المشتركة وكوكبنا المشترك.“

المناهج الدراسية من وحدات أو مواد مختلفة، والتقييم الكمي للتقدم المحرز والمؤشرات المرجعية، التي تندرج في عداد العناصر الطبيعية للثقافة التعليمية الرقمية، إلى حجب الأبعاد الإنسانية للتعليم. وباتت عمليات المفاضلة في هذا الصدد أمراً مألوفاً، وقد تدفعنا الأزمة الراهنة دفعاً سريعاً إلى السير في هذا الاتجاه المقلق الذي يُضطر فيه الشكل التعليمي إلى اتباع الوظيفة التكنولوجية.

وهذا هو الوقت المناسب للتفكير المستفيضة في المناهج الدراسية. ويجب أن نعطي الأولوية للتنمية الشخصية الكاملة، وألا نكتفي بتنمية المهارات الأكاديمية فقط. ويمكن أن نجد في تقرير جاك دولور المعنون "التعلم: ذلك الكنز المكنون"، الذي صدر عن اليونسكو في عام 1996، إلهاماً مفيداً في هذا الصدد، وذلك فيما ورد في التقرير بشأن مواصفات أركان التعليم الأربعة المتمثلة في التعلم للمعرفة والتعلم للعمل والتعلم لتكون والتعلم للعيش معاً. وينبغي للمناهج الدراسية أن تتكامل تكاملاً متزايداً، وأن تستند استناداً متزايداً إلى مواضيع ومشكلات تتيح لنا تعلم العيش بسلام في كنف إنسانيتنا المشتركة وكوكبنا المشترك. ومن المهم في نهاية المطاف إنشاء قاعدة متينة للمعارف بشأن الذات والعالم لغرضين اثنين يتمثل أحدهما في تمكين كل فرد من تحديد الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، ويتمثل الآخر في تعزيز قدرة كل فرد على المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية.

ويستحق أحد الأمور المتعلقة بالمناهج الدراسية اهتماماً عاجلاً. ويتمثل هذا الأمر في مشكلة كانت موجودة قبل اندلاع الأزمة الراهنة، بيد أنها تفاقمت تفاقماً شديداً وخطيراً خلال هذه الأزمة، وهي مشكلة انتشار المعلومات الخاطئة والأخبار الزائفة. فقد تبين خلال الأزمة الراهنة أن هذا الأمر يقضي على الحياة الاجتماعية وعلى التفاهم البشري، وأنه يتسبب فعلاً في إزهاق أرواح.

ونعلم جميعاً أنها مشكلة شديدة ومعقدة مرتبطة بالعلاقة بين العلم والمعرفة. وشهدنا مع ذلك، فيما يخص فيروس كورونا وتغير المناخ، إنكار المعارف العلمية واختلاق "وقائع" تخدم أكثر الأغراض سوءاً ووخامة. ولا يمكن لعالم التربية والتعليم أن يقف من هذا الأمر موقف المنفرج غير المبالي بما يجري.

ويجب أن نكافح المغالطة الإعلامية مكافحة نشيطة، كما تفعل الأمم المتحدة من خلال مبادراتها الجديدة الخاصة بتدابير التواصل والإعلام الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19. فلا بد من تجديد وتعزيز الجهود المبذولة من أجل نشر الدراية العلمية في جميع أرجاء العالم، ولا سيما لدى السكان المحرومين من حقوقهم. ونتلقى جميعاً كمية هائلة وغير مسبوقة من المعلومات، وكثيراً ما تكون هذه المعلومات متضاربة حتى عندما ترد من مصادر تتمتع بالمصداقية. ولم يعد التمييز التقليدي بين الاحتمال وعدم اليقين صالحاً نظراً لتفاقم عدم اليقين بشأن الاحتمال ذاته، مثل كيفية تفسير التوصيفات المتضاربة للاتجاهات والبيانات. ولا يمكن لعالم التربية والتعليم أن يتجاهل هذا الوضع.

وأجبرتنا الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، مرة أخرى بطريقة قاسية وفظة، على اتخاذ إجراءات ضرورية طال انتظارها. ولا بدّ من بحث العلاقة بين المعرفة والحقيقة بحثاً صريحاً. وأتاح ذلك إبراز قضية الدراية العلمية إبرازاً كبيراً، وباتت الحاجة إليها حاجة ماسّة وعاجلة.

الفكرة الثامنة: ضرورة حماية التمويل المحلي والدولي للتعليم العام

تدعو اللجنة الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والمواطنين إلى حشد التأييد لحماية التعليم العام وتمويله، وكذلك إلى إخضاع المسؤولين عن الموارد المخصصة للتربية والتعليم للمساءلة لضمان الاستخدام العادل والفعال لهذه الموارد.

يبدو جلياً أننا لا نعرف حتى الآن كل العواقب التي يمكن أن تعود بها جائحة كوفيد-19 على التربية والتعليم. ونعرف مع ذلك أن الأزمات الاقتصادية الناشئة تؤدي إلى فقدان الوظائف وسبل العيش، وكذلك إلى تفاقم أوجه الضعف تفاقماً لم نشهده منذ عدة عقود. وسيعود هذا الأمر بعواقب وخيمة على قدرة الأطفال والشباب على المضي قدماً في تعليمهم بسبب الاضطراب الأسري الناجم عن ذلك، وبسبب تفاقم أوجه التفاوت في الفرص نظراً لتضاؤل قدرة الأسر على تحمل تكاليف تعليم أطفالها.

ويثير هذا الأمر في حد ذاته ما يكفي من القلق، بيد أنه يمكن للأعباء المالية الناجمة عن التصدي للجائحة أن تفضي إلى التقشف المالي. وسيتعين على الحكومات أن تقاوم الضغوط التي تُمارس عليها لدفعها إلى تقليص الإنفاق على التعليم في المستقبل. وسيؤدي الركود الاقتصادي إلى تقليص مجموع الإيرادات والموارد العامة حتى وإن لم يتغير مقدار الأموال العامة المخصصة للإنفاق على التعليم. ويُحتمل أن تكون عواقب هذه المستجدات أشد وطأة وخامة على الأطفال والفقراء، الذين اضطرت حياتهم أصلاً من جرّاء الجائحة اضطراباً أكثر شدة من اضطراب حياة سواهم، ويناقض هذا الأمر المبادئ الأساسية للعدالة وحقوق الإنسان. وسيتوقف إيجاد الحلول اللازمة لعواقب هذه الأزمة المتفاقمة على فرص التعليم على كيفية عمل السلطات الوطنية والدولية الآن وفي الأشهر المقبلة.

ويمكن أن تؤدي الجائحة إلى إضعاف التعليم طوال سنوات خلال المرحلة المقبلة، ولا سيّما في أضعف المجتمعات المحلية والمناطق والبلدان. وقد باتت بلدان كثيرة في جميع أرجاء العالم مثقلة بالديون، ويحد الضغط الناجم عن خدمة الديون من القدرة المالية على تمويل استثمارات ضرورية للغاية في مجال التعليم. ويقضي هذا الوضع إعادة هيكلة الديون ودعم سبل التمويل الجديدة لكيلا يقود تلك البلدان إلى الهاوية، إلى حد الاضطرار إلى الاختيار بين تمويل الخدمات الأساسية لإدامة الحياة الاجتماعية والاقتصادية وخدمة تلك الديون. وما زلنا نملك القدرة على وقف ما يمكن أن يكون أخطر اضطراب يحدث خلال قرن من الزمان في توفير الفرص التعليمية، إذ يمكن أن يؤدي هذا الاضطراب إلى فقدان المكاسب الكبيرة التي تحققت في مجال توسيع نطاق توفير التعليم وضياح الجهود التي بُذلت من أجل تحقيق الإنصاف في مجال التعليم.

” ينبغي تشجيع الحكومات والمواطنين على حد سواء على المطالبة بتدابير فعالة لمواجهة عواقب الجائحة في مجال الصحة العامة وفي مجال التعليم العام أيضاً.“

ويجب على الحكومات والمنظمات الدولية تنسيق الجهود المبذولة لضمان استمرارية التعلم وحماية التمويل المحلي والدولي للتعليم. وعملاً بمبادئ العدالة في إعادة توزيع الموارد، يجب تخصيص موارد لمساعدة أشد المتضررين تضرراً اقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً. وسيتعين على كل حكومة النظر في إعادة هيكلة تمويل التربية والتعليم. وستكون هناك ضغوط هائلة للحد من الخدمات العامة بينما ينبغي لنا أن نعمل على تعزيز هذه الخدمات وتوسيع نطاقها. وينبغي تشجيع الحكومات والمواطنين على حد سواء على المطالبة بتدابير فعالة لمواجهة عواقب الجائحة في مجال الصحة العامة وفي مجال التعليم العام أيضاً. وسيكون الدور الريادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة وسائر الجهات الدولية الفاعلة المعنية بالتنمية ضرورياً للمحافظة على التعهدات والالتزامات المالية، التي ستحول دون تأخير تحقيق هدف التنمية المستدامة 4 الخاص بالتعليم حتى عام 2030 تأخيراً يمتد لمدة عقد كامل.

وتقرن الدعوة إلى مواصلة إيلاء الأولوية للتعليم، وإلى تعزيز التعاون الدولي للمساعدة على ضمان تمتع الإنسان بالحق في التعليم في هذه الأوقات التي يُحتمل أن تكون أوقاتاً عسيرة للغاية، بالدعوة إلى تعزيز الكفاءة والفعالية والمساءلة لدى المنظمات الدولية المعنية بالتربية والتعليم لتمكينها من مواصلة إضافة قيمة إلى الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز التعليم للجميع الملائم لعالم متغير. وسيتطلب ذلك أن تواصل المنظمات الدولية تعزيز قدرتها على إضافة قيمة استناداً إلى التزام واضح وغير قابل للتفاوض بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك إلى قدرة تقنية رفيعة المستوى تقوم على أساس علمي متين، وإلى القدرة على نشر ما يتيح التحليل المقارن الوقوف عليه من الأفكار والممارسات الجيدة في مختلف البلدان والمناطق.

الفكرة التاسعة: تعزيز التضامن العالمي لإزالة الأوجه الحالية للتفاوت وعدم المساواة

تدعو اللجنة الحكومات إلى تجديد وتأكيد التزامها بتعددية الأطراف، وتدعو جميع الجهات الفاعلة المعنية بالتربية والتعليم إلى إنعاش التعاون الدولي والتضامن العالمي القائمين على التعاطف وعلى تقدير إنسانيتنا المشتركة.

لقد ذُكرت سرعة انتشار فيروس كورونا تذكيراً شديداً بمقدار الترابط الوثيق الذي تتسم به البشرية. ولذلك يجب علينا التصدي للقوى التي تفرقتنا. وستعود التدابير الوطنية غير المتكافئة، والعشوائية أحياناً، التي يجري اتخاذها للتصدي لجائحة كوفيد-19 بعواقب مأساوية وغير عادلة. ولكن الحقيقة الكامنة وراء ذلك هي أننا جميعاً، من الناحية البيولوجية، مواطنون في كوكب واحد. ويُعد اتخاذ تدابير عالمية للتصدي لهذه المشكلة العالمية السبيل الوحيد إلى حلها.

” لا بدّ من تعزيز التضامن، إذ بيّنت لنا جائحة كوفيد-19 مقدار استغلال مجتمعاتنا لأوجه عدم المساواة بين الجنسين وأوجه اختلال التوازن في القوة.“

وتسببت جائحة كوفيد-19 مع ذلك في تعزيز عودة السياسات القومية، التي ما فتئت تنتامي وتشتد في مختلف أرجاء العالم خلال السنوات الماضية. وكثيراً ما يقترن ذلك بالتطرف السياسي والتجاهل الاستبدادي للمبادئ الديمقراطية، فقد نزع عدد كبير جداً من البلدان إلى العزلة والتنافس بدلاً من سلوك أفضل السبل إلى الخروج من هذه الأزمة، وهو سبيل التضامن والتعاون. ويوجد مع ذلك بصيص أمل في عدة مجالات. فقد تمكنت مجتمعات كثيرة، بفضل تعزيز التضامن، من التغلب على مصاعب الحجر الصحي وضمان مواصلة توفير المواد الغذائية والرعاية الصحية. وتعاون الأوساط العلمية العالمية تعاوناً عابراً للحدود الوطنية لا نظير له فيما مضى من حيث نطاقه وحجمه. ويتعين الآن على جميع البلدان السعي إلى ضمان تعزيز التضامن تعزيزاً واضحاً وجلياً، إذ تقتضي إنسانيتنا المشتركة، ولا سيّما بعدما أظهرتها هذه الجائحة، التضامن على الصعيد العالمي. فلا يمكن لأحد أن يكون في أمان ما لم يكن الجميع في أمان.

ولا بدّ من تعزيز التضامن، إذ بيّنت لنا جائحة كوفيد-19 مقدار استغلال مجتمعاتنا لأوجه عدم المساواة بين الجنسين وأوجه اختلال التوازن في القوة. وكشفت الاضطرابات الناجمة عن الجائحة مجدداً، وبصورة واضحة للعيان، عن أنماط نقلها منذ زمن طويل باعتبارها "طبيعية". ورأينا بوضوح خلال فترة الحجر الصحي، نظراً لخضوع الأطفال والأسر بكاملها لتدابير الحجر الصحي المنزلي، كيف أفضت التوقعات الجنسانية المتعلقة بتربية الأطفال في أحيان كثيرة إلى تقليص الفرص المتاحة للنساء. وواصلت قطاعات اقتصادية محددة فقط العمل خلال فترة الحجر الصحي، فاضطررنا بفضل ذلك إلى الإقرار بضرورة العمل الذي يضطلع به عمال يتقاضون أدنى الأجور وكثيراً ما يعملون بموجب عقود مؤقتة فيعانون من عدم الاستقرار الوظيفي. ولذلك يجب الاعتراض على العلاقات الاستغلالية وغير المتكافئة أينما وجدت.

وتوجد أخطر أوجه التفاوت التي صنعها الإنسان بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وقد أجبرتنا جائحة كوفيد-19 على التوقف للحظة لحساب. وستبيّن العواقب الأشد وخامة لأوجه التفاوت هذه، فيما يخص الخسائر في الأرواح وسبل العيش، خلال الأسابيع والأشهر المقبلة، وسيكون هذا أمراً فاجعاً. وقد أن أوان السعي إلى التصدي لأوجه التفاوت الموجودة بين مختلف البلدان، إذ لا يسعنا أن نقبل أوجه ومستويات التفاوت التي أفسح المجال لبروزها على سطح كوكبنا.

الخاتمة

بدأت اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم عملها في عام 2019 انطلاقاً من ملاحظة يشاطرها إياها الكثيرون، وهي أن العالم يزداد تعقيداً وعموضاً وهشاشة. وأظهرت جائحة كوفيد-19 المصاعب المقلقة المقترنة بهذا التعقيد، بيد أنها بيّنت لنا أن هذا التعقيد يؤدي أيضاً إلى إيجاد حركة فعالة وإمكانيات متعددة. وعُرضت التحديات الهائلة الملازمة للغموض أو عدم اليقين عرضاً مستفيضاً خلال الأشهر الماضية. وذكّرت جائحة كوفيد-19 مع ذلك البشرية بأن الغموض أو عدم اليقين ينطوي أيضاً على إمكانيات كبيرة، ويُظهر زيف الحتمية. ورأينا المخاطر وأوجه الضعف المرعبة المقترنة بالهشاشة التي نعاني منها، بيد أن جائحة كوفيد-19 جعلتنا نتذكر أن الهشاشة تولد أيضاً الوعي والشعور بأوجه ترابطنا، ويمكن أن تكون منبعاً للأمل.

وستتغير التربية والتعليم تغييراً شديداً بعد هذه الجائحة. ولكن كيف سيكون ذلك؟ وتدعو اللجنة إلى حشد كل الجهات المعنية وإشراكها في تشكيل مستقبل التربية والتعليم. فلا توجد حلول جاهزة مقبولة، تكنولوجية أو غير تكنولوجية، بمعزل عن أعمالنا وإجراءاتنا، وبمعزل عن التدابير الجماعية التي نتوصل معاً إليها من خلال الحوار الشامل ومشاركة الجميع في اتخاذ القرارات.

ويُكتب التاريخ الآن بسرعة كبيرة، ونحن نواجه خيارات وقرارات ستحدد مستقبل التربية والتعليم. وعندما ننظر في التدابير المتخذة لمواجهة الأزمة الراهنة، نجد أفكاراً مبتكرة وإبداعية مستمدة من جميع أرجاء العالم. وقد أبدى أكثر الناس تهميشاً وحرماناً في بعض الحالات أكبر قدر من العناية بالأخريين في واقع الأمر، وكذلك أكبر قدر من البراعة والإبداع. وبيّنت الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 انتشار الابتكار والإبداع انتشاراً واسع النطاق، فلا تستأثر بهما مراكز مختارة تحظى بموارد جيدة. ويتعين علينا أن نتعلم من التدابير التي اتخذها المعلمون والطلاب والمجتمعات المحلية وأن ندعمها، إذ تنطوي هذه التدابير على إمكانية إحداث التغيير المنشود في مجال التربية والتعليم خلال الأزمة الراهنة وبعدها.

وستختلف التدابير المتخذة لمواجهة الجائحة باختلاف المكان والسياق، بيد أنها يجب أن تستند في جميع الأحوال إلى رؤية إنسانية لأطر التربية والتعليم والتنمية وحقوق الإنسان. ويجب أن تتيح التدابير المتخذة تعزيز التعليم العام، وتحسين المنافع المشتركة، ونشر التضامن العالمي الذي يشدد على المسؤولية الجماعية عن توفير التعليم لكل إنسان في كل مكان.

ونختتم هذا التقرير الوجيه بعبارات الأمل والثقة على الرغم من أننا نواجه الآن وضعاً سيئاً وعسيراً للغاية، إذ لا يسعنا أن نكون متشائمين. وإننا لنشهد في الوقت الحاضر أكبر التغيرات التي طرأت على التربية والتعليم منذ ظهور التعليم المدرسي العام في القرن التاسع عشر. وتنطوي الحاجة الماسة إلى تحسين عالم ما قبل كوفيد-19 على مصاعب حقيقية ينبغي لنا جميعاً التغلب عليها، وعلى مسؤولية فعلية ينبغي لنا جميعاً الاضطلاع بها. ويجب أن نضع تصورات لما يمكن

أن يكون عليه الواقع الجديد. ويتعين علينا السعي إلى إثراء المصادر التي تمنحنا الأمل في وضع تصورات جديدة لكيفية عمل العالم. ويجب أن تحتل التربية والتعليم مكان الصدارة في عالم ما بعد كوفيد-19. ويتطلب بناء المستقبل المنشود أن نتحلى الآن بالجرأة في الفكر وبالشجاعة في العمل.

التربية والتعليم في عالم ما بعد كوفيد-19:

تسع أفكار للعمل العام

ستكون للقرارات التي يجري اتخاذها الآن في سياق جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) عواقب طويلة الأجل على مستقبل التربية والتعليم. وتقدم اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم في هذا التقرير تسع أفكار رئيسية لمواجهة الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وعواقبها، مع التمسك بالمبادئ الأساسية ومواطن القوة المعروفة بينما نواجه اضطراباً غير مسبوق في الاقتصادات والمجتمعات وكذلك في نُظُم التعليم. ويجب إيلاء التفاعل بين البشر ورفاههم الأولوية عند العمل على وضع تصور جديد للتربية والتعليم وتحديثهما، ويجب أن يتزامن ذلك مع الالتزام بالتضامن على الصعيد العالمي ورفض استمرار أوجه ومستويات التفاوت التي أفسح المجال لبروزها في عالمنا المعاصر.

